

- يسعدني أن أشارككم اليوم في افتتاح أشغال الاجتماع الرابع عشر لدائرة البرلمانين المتوسطيين من أجل التنمية المستدامة. وبهذه المناسبة، يشرفني أن أرحب بكل المشاركين متمنيا لكم النجاح في اشغالكم.

- يأتي تنظيم هذا الاجتماع في إطار المبادرات المبذولة من أجل حماية البحر الأبيض المتوسط، ومواجهة مختلف الرهانات والتحديات الناتجة عن الإشكاليات البيئية التي تعرفها هذه المنطقة.

- يولي المغرب اهتماما خاصا لقضايا المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة للساحل الذي يبلغ طوله بالمغرب حوالي 3500 كلم منها 512 كلم من الساحل المتوسطي وذلك نظرا للأدوار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يضطلع بها.

- وفيما يخص منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط يعد المغرب من أكثر البلدان دينامية في مجال المحافظة على البيئة المتوسطية، منذ توقيعه على اتفاقية برشلونة لحماية الوسط البحري وساحل البحر الأبيض المتوسط وبرتوكولاتها وانخراطه الفعلي في تنفيذ خطة عملها من أجل المحافظة على الثروات البحرية وحمايتها من التلوث.

وفي هذا الإطار، ووفاء بالتزاماته تجاه هذه الاتفاقية، قام المغرب باتخاذ عدة إجراءات وتنزيل عدة أورش من شأنها المساهمة في الحد من تلوث البحر الأبيض المتوسط وحماية ثرواته البحرية، ووظائفه السوسيو اقتصادية، نذكر منها:

على المستوى التشريعي، وبالإضافة إلى النصوص الصادرة في مختلف المجالات البيئية، تم اعتماد قانون مخصص لمنظومة الساحل يهدف الى حماية وتطوير الشريط الساحلي من اجل ضمان التوازن واستدامة الوظائف المتعددة لهذا المجال، وتعزيز التدبير المندمج للمناطق الساحلية وحماية المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية والمناطق الرطبة.

- وفي إطار مكافحة التلوث البلاستيكي الذي يشكل تهديدا مباشرا على توازن كل من الأنظمة البيئية لا سيما في المجال البحري، اعتمد المغرب قانون منع الأكياس البلاستيكية التي تعد من أكبر أخطر مصادر تلوث البيئي.

- ومن جهة أخرى، قام المغرب بتنفيذ عدة برامج طموحة على الواجهة المتوسطية في مجال التطهير السائل، وتدبير النفايات وتثمينها، ومكافحة التلوث الصناعي، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وتتبع جودة مياه الشواطئ.

- وقد تم رصد ميزانية ضخمة لتنزيل هذه البرامج، يمكن تلخيصها كالتالي:

- في مجال تدبير النفايات الصلبة المنزلية، تمت تعبئة 3,94 مليار درهم لإنشاء 5 مطرح مراقبة ومراكز لظمر وتثمين هذه النفايات وإعادة تأهيل 16 مطرح عشوائي.

- فيما يخص التطهير السائل، فقد بلغت الميزانية المخصصة ب 3,8 مليار درهم لإنجاز 21 محطة لمعالجة المياه العادمة حيث تمكن من معالجة 30,6 مليون متر مكعب في السنة من هذه المياه.

- في مجال مكافحة التلوث الصناعي، بلغ الاستثمار الإجمالي 116 مليون درهم، لإنجاز 16 مشروع لمكافحة التلوث الصناعي بجميع الأقاليم الساحلية المتواجدة على البحر الأبيض المتوسط.

- أما في إطار التدبير المندمج للمناطق الساحلية، فقد تم تمويل مشروعين مهمين بمبلغ 8 مليون دولار في إطار التعاون الدولي، حيث ساهم هذين المشروعين في إنجاز عدة أنشطة ذات الصلة بتطوير الوظائف الأيكولوجية، وحماية الموارد الطبيعية والحد من التلوث بالمنطقة المتوسطة.

- علاوة على ذلك، يقوم المغرب في إطار برنامج MEDPOL المنبثق عن اتفاقية برشلونة، بتنفيذ برنامج للرصد المستمر للتلوث بالواجهة المتوسطية.

- وفي الختام، وجب التأكيد على التعبئة الكاملة للمغرب لدعم التعاون المتوسطي وترسيخ مبادئ التنمية المستدامة بالمنطقة.

- والتنويه أيضا بمجهودات وانخراط دائرة البرلمانيين المتوسطيين من أجل التنمية المستدامة في إغناء النقاش والحوار حول التحديات الذي يعرفها حوض البحر الأبيض المتوسط وإشراكهم لجميع الفاعلين من أجل المساهمة في تبني وتنزيل السياسات الكفيلة لحماية منطقة البحر الأبيض المتوسط وتنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة.